الإسلام من مصر إلى ماليزيا

اتصل بى سفير مصرى بارز وقال إنه يريد أن يرسل إلىّ مظروفًا به نص محاضرة ألقاها باللغة الإنجليزية رئيس وزراء ماليزيا ، وقائد نهضتها ، دكتور ماهاتير بن محمد فى الندوة الدولية لإدارة الشريعة الإسلامية ، بكوالا لامبور ، بتاريخ ٢٣ يوليو ١٩٩٦ .

ماليزيا اتحاد نشأ سنة ١٩٦٣ من الملايو وبورنيو الشمالية وسراواك وسنغافورة ، وكانت جميعها مستعمرات هولندية وبريطانية ، ثم استقلّت سنغافورة عن الاتحاد بعد ذلك . وعدد سكان ماليزيا ١٩ مليون نسمة ، ٤٠٪ منهم مسلمون ، ٦٠٪ صينيون وهنود ، فضلا عن أقلية ضئيلة من جنسيات أخرى (كتاب الإحصاء العالمى السنوى – الجزء الثانى – سنة ١٩٩٥) .

تتكون ماليزيا من خمس مقاطعات يرأس كل منها ملك ، ويتناوب الملوك منصب الملك الأكبر واحدًا بعد الآخر ؛ ولأن هؤلاء الملوك مسلمون ، كما أن قيادة الاتحاد مسلمة ، فقد عُدّت ماليزيا دولة إسلامية .

قاد رئيس الوزراء دكتور ماهاتير بن محمد نهضة اقتصادية شاملة ، وجعل من ماليزيا أحد النمور الآسيوية . ولم يقف نشاطه على التنمية الاقتصادية والإدارية ، بل إنه أسهم فى الفكر ذاته ،

باعتباره عاملا رئيسيا فى أى تنمية ، فألقى محاضرته – المنوه عنها – لكى يحدد موقفه وموقف ماليزيا من الحركات الإسلامية المعاصرة . ولأهمية هذه المحاضرة ، والغرض الذى تغيّاه منها رئيس وزراء ماليزيا ، فإننا نعرّب بعض فقراتها فيما يلى ، تعريبًا تقريبيًا .

● أود أن أشكر المعهد الذى أعطانى فرصة التحدث عن موضوع فى غاية الأهمية للأمة الإسلامية ، ولاستقرار ونموّ البلاد الإسلامية . فمتى كانت مفاهيم العدالة متميزة ، كان ارتفاع مستوى التنمية أفضل . وعندما قدم الإسلام إفكارًا عن العدل ، وتطبيقاتها ، إلى المجتمع الجاهلى توحّد المجتمع وصار غنيًا .وفيما بعد عندما حدث تحريف فى فهم وتطبيق الشريعة الإسلامية ومفهوم العدالة ، تأخرت الحضارة الإسلامية .

● أشير إلى آية قرآنية مهمة فى سورة آل عمران ٣ : ٧ ﴿هو الذى أنزل عليك الكتاب منه آيات محكمات هن أم الكتاب وأخر متشابهات﴾ .

وبوضوح ، فإنه من المتوقع أن تطبق الأمة الإسلامية تلك الآيات المتشابهات تبعًا لمواقف متغيرة ، مستخدمة فى ذلك الملكات العقلية (الفكرية) التى وهبها الله للإنسان وحده . وفيما يتعلق بمسألة العدل وماذا يقيم العدل فعلا ، لابد للأمة من أن تفكر وأن تفكر بعناية .

● كلنا يساير وجهة النظر التى ترى أن القواعد القانونية الإسلامية مصدرها القرآن والحديث ، لكن هناك وجهة نظر أخرى تقول

أن بعض آيات القرآن – وبخاصة الآيات المكية – قد نُسخت (أو أبطلت) ليحل محلها الحديث (النبوى) .

ونحن نعتقد أن القرآن لم يتغير أبدًا . وفى الجانب الآخر ، فإن البخارى الذي اختبر ٦٠٠,٠٠٠ حديث (جمعها) رفض معظمها ، وقبل سبعة آلاف حديث فقط على أنها حديث صحيح . مسلم والترمذى وآخرون رفضوا معظم الأحاديث التى اختبروها .وبعض ما اختاره هؤلاء يختلف عما اختاره البخارى أستاذ مسلم . ويمكن أن نخلص من ذلك إلى أن هؤلاء العلماء اختلفوا فى صحة بعض الأحاديث التى كانت متداولة أثناء حياتهم ، بما يعنى أنه كانت هناك أحاديث موضوعة أو مختلفة . وهذه حقيقة ، وإلا فلم اختلفوا فى رفض كثير مما سُمّى حديث .

ونحن نقبل اختلاف هؤلاء العلماء ، لكن ذلك ينبغى أن يؤكد بأنه على الرغم من أنهم على معرفة وعلم فى الإسلام فإنهم ليسوا أنبياء . إنهم بشر بكل ما فى البشر من قوة وضعف . وعلى الرغم من ضلاعتهم فى علم الحديث فإنه من الممكن أن يكونوا قد أخطأوا ، فقبلوا بعض الأحاديث المنحولة المختلفة ، ورفضوا أحاديثا صحيحة .

● ونحن نتساءل إذن : هل نقبل رأى أى شخص يقرر أنه عالم أو فقيه ؟ وهل يعتبر أى عالم أو فقيه معصوما ؟ وهل يمكن أن نقبل علماء وفقهاء السياسة الذين يقدموا عملا وأهدافا دنيوية على أنه أمر معصوم ؟ لقد كان فى التاريخ الإسلامى كثير من علماء

وفقهاء السياسة الذين سوّغوا وشرّعوا (جعلوا شرعيا) كل شيء لرؤسائهم السياسيين .

● من الصعب أن نعتقد أن الحديث قوى لدرجة أن يناقض القرآن ، وأن نقبل العمل بالحديث بدلا من القرآن .

● ماذا إذن عن الشريعة الإسلامية ؟ .

على الرغم من أن القرآن ذكر بعض الجرائم وحدد عقوبتها ، فإن الشريعة الإسلامية فى معظم الحالات هى تفسير للقرآن والحديث بواسطة أجيال من العلماء والفقهاء . وإذا كان البخارى ومسلم والترمذى وغيرهم يُعدُّون بشرًا يخطئون فإن احتمال خطأ غيرهم من العلماء والفقهاء هو أكبر .

ذلك أن أكثرهم فسر القرآن والسنة وفقًا لظروف الفترة التى عاشوا فيها ، والتى تختلف فى فترة المجد الإسلامى عن فترة الانحطاط والتخلف . وهؤلاء العلماء والفقهاء عملوا تحت أو أثناء حكومات مختلفة ، وبلاد متعددة ، ونظم متغايرة . وبعضهم وقع تحت ضغوط من الحكام لتبرير أعمالهم وأخطائهم . وإلا ، فكيف يمكن تبرير فتاواهم للسلطان العثمانى بأن تكون له ٣٠٠ محظية (جارية) ، وأن يقتل إخوته بعد اعتلائه عرش السلطنة لمنع أى منافسة للسلطان ؟ .

● بالتأكيد ، إذا كنا لا نستطيع أن نقبل أى حديث دون تمحيص ، فإننا كذلك لا يمكن أن نقبل كل القواعد القانونية التى وضعت بواسطة الفقهاء المسلمين كنظام منيع لا يمكن المساس

به ، وكأنما هى كلمات الله ، بينما هى أعمال بشر بكل أخطائهم وتحيزاتهم ، التى تأثرت بثقافة وممارسة أوقاتهم وعصورهم .

ويمكن رؤية ذلك فى وقتنا الحالى من خلال السياسيين (جماعات الإسلام السياسى) الذين يقدمون تفسيرات ثم يدّعون أن غيرهم من المسلمين كفار وغير مؤمنين ، فقط لمجرد أن هؤلاء الناس لا يؤيدون الأحزاب (أو الجماعات) السياسية (الإسلامية) ولا يقبلون تفسيراتهم للإسلام ، تلك التفسيرات التى تصدر عن بواعث وأهداف سياسية .

● فى وقت النبى ﷺ كان هناك إسلام واحد ، ولم يكن هناك أهل للسنة والجماعة أو الشيعة ولم تكن هناك مذاهب مختلفة كالمذهب الحنبلى والمذهب المالكى لدى السنة ، فضلا عن المذاهب المختلفة عند الشيعة . كانت توجد إذ ذاك أمة واحدة فحسب .لقد انقسمت هذه الأمة منذ الفتنة الكبرى أيام على بن أبى طالب ، وصار هناك اتجاه سنى واتجاه شيعى ، توجد بينهما خلافات كثيرة .

ولا يمكن مع وجود هذا الخلاف اعتبار كل من الاتجاهين صائبا ومتوافقا مع التعاليم الصحيحة للإسلام . واحد منهما فقط يمكن أن يكون صحيحًا والآخر مخطئ ، أو يجوز أن يكون الاتجاهين على خطأ ، لكن الأكثر إحتمالا أن كل منهما صحيح فى أغلب الأوقات ، لكن بكلاهما خطأ فى بعض المجالات الاعتقادية وبعض الممارسات العامة . وهذا هو السبب الذى يدعو

إلى العودة إلى القرآن ذاته لنستمد منه الهداية . ولابد أن نختبر على محك القرآن كل قواعد الفقه لنتبين مدى توافقها معه ومع الحديث الصحيح .

● قد يرى البعض أن هذا إلحادًا ، ولكن هل يعتبر إلحادًا مجرد اختبار تفسيرات الفقهاء المسلمين ؟ هل هم أنبياء ؟ هل هم أكثر صحة من القرآن والحاديث الثابتة ؟ !

إن بعض آراء الفقهاء المسلمين لا تعكس روح الإسلام التى تقوم أساسًا على المساواة والتسامح . وقد أكد القرآن على الرحمة والعفو حتى يحمى حياة الإنسان التى يعتبرها الإسلام أمرًا مقدسًا . وحياة العدو الذى هو مؤمن مقدسة مثلما أن حياة الآخرين مقدسة . ومن الواضح أن قتل المسلم للمسلم ليس أمرًا مرغوبًا أو مسموحًا به ، ومع ذلك فإن بعض المسلمين يحاربون أو يقتلون غيرهم من المسلمين الذين يعتبرونهم أعداء لهم ، ربما أكثر مما يفعلون مع غير المسلم .

● إن الرحمة والعفو عناصر أساسية فى الإسلام ، ومع ذلك فإن صياغة وتطبيق القوانين الإسلامية يميل إلى أن تكون عنيفة قدر ما يمكن ، دون مراعاة الظروف المحيطة بالمذنب .

● القوانين الإسلامية (أحكام الشريعة الإسلامية) لم تُقنّن حتى الآن (أى لم توضع فى نصوص قانونية محددة) ، وتطبيق الشريعة الإسلامية فى كثير من البلاد الإسلامية يتم بصورة عرضية وعلى سبيل المصادفة . والشريعة الإسلامية والأحاديث النبوية

لا تنص على كل الجرائم . وفى العصر الحديث توجد جرائم جديدة لابد أن يجتهد فيها المجتمع مثل الجرائم التجارية وجرائم المخدرات وتزييف المطبوعات وجرائم النظم الإلكترونية وسوء استعمال السلطة .

● صياغة أو تقنين أو تطبيق القوانين ليس بأهمية أن تكون هذه القوانين متوافقة مع الروح والوصايا التى بينها القرآن وتضمنتها السنة الثابتة . فالقانون لا يعتبر إسلاميًا لمجرد صياغته وفقا للشريعة الإسلامية ، وإنما تكون القوانين الأخرى إسلامية إذا لم تتجاوز المبادئ والروح الخاصة بالقواعد القانونية التى وردت فى القرآن .لقد تُرك الأمر للأمة الإسلامية لكى تنظم حياتها ومجتمعاتها وقواعدها الحياتية ، وإدارتها وقوانينها ، على ضوء الروح العامة التى تتبدى من القرآن ككل . فالظروف يمكن أن تتغير ، لكن الروح العامة تظل متوافقة مع كل عصر .

● عندما وضع الفقهاء المسلمون القواعد القانونية كانوا بلا شك متأثرين بالمرحلة والظروف التى كان يمر بها المجتمع الذى عاشوا فيه ، وقدْ كانت الأمة الإسلامية تعيش آنذاك فترة مجد وسيطرة خوّلت المسلمين حق فرض نظامهم على الغيْر ، ولم يكن لغيْر المسلمين أى خيار إلا التسليم بذلك . لكن أوقات المجد والقوة مضت ولم تعد البلاد الإسلامية قادرة على فرض سلطانها على الغير . بالإضافة إلى هذا فإن بعض ما كان يعتبر عاديًا وأخلاقيًا فى الماضى صار الآن مرفوضًا ومُدانًا . الرق مثلا محرم دوليا ،

ولذلك فإن البلاد الإسلامية لا تستطيع أن تجيز الرق أو تسمح به . وهناك مسلمون يعيشون كأقليات فى بلادهم الأصلية أو فى بلادها هاجروا إليها ، وفى الحالتين فإنهم لا يستطيعون تطبيق أحكام الشريعة ، بل عليهم طاعة قوانين بلادهم التى لم تستمد من الشريعة الإسلامية ، وقد تكون مخالفة لها .

● على الرغم من مرونة أحكام الشريعة فإن البعض يطبقها بشدة وخطأ ، وهذا لا يرجع إلى تعاليم الإسلام بل يعود إلى التقاليد العربية الجاهلية .

● يوجد اتجاه يصمم دائمًا على أن مفهوم العدالة فى الإسلام يختلف عن مفهومه لدى غير المسلمين . وعلى الأخص فيما يتصل بالمفهوم الغربى للعدالة . ولا شك أن هناك بعض الاختلاف بين هذا المفهوم والمفهوم الإسلامى . ولكن التقدير السليم يرى أن الاختلاف ضئيل بين القيم الإسلامية وقيم الشرائع الأخرى .

● فى ماليزيا ، إذا ما تم تطبيق نظام الحدود الإسلامى ، فإن عقوبة المسلم سوف تكون شديدة فى حين أن شريكه غير المسلم سوف تكون عقوبته أقل ، وهذا مما ينافى مبدأ العدالة فى الإسلام . وإذا ما حدث أن اغتصبت امرأة ولم تستطع أن تقدم أربعة شهود عدول (رأوا الفعل رأى العين بحيث لا يمر الخيط بين الرجل والمرأة) فإن هذه المرأة لا تقدر على اتهام من اغتصبها ، ثم تصبح بعد ذلك عرضة لتطبيق حد الزنا عليها إن هى أنجبت طفلا ، وهذا ما لا يعتبر عدالة أبدًا . غير أن البعض يرى أنه حتى ولو كان

بادى الأمر يفيد عدم وجود عدالة ، فإن تطبيق الحدود الإسلامية هو فى ذاته عدالة ، ونتيجة هذا المنطق أن يمتنع على المسلمين تقدير العدالة أو تحريكها فى القوانين والأحكام .

● القرآن والحديث الصحيح يوصيان بالمساواة والعدل . وما ينبغى أن يؤكد عليه فى الإسلام هو العدالة ، والعدالة فى كل حين . فإذا كانت عقوبة ما غير عادلة فإنه من الخطأ أن يقال إن مجرد تطبيقها يعنى تحقيق العدالة . ويتعين على المسلمين أن يدينوا هؤلاء الذين يعملون على منعهم من اختبار وتحرى العدالة فيما يعملون وفى آراء وأحكام الفقهاء . ولكن بعض الناس تقدر أعمال وأقوال بعض الفقهاء حتى ولو خالفت واضح القرآن وصحيح السنة . ونتيجة لذلك فقد ظهر مفهوم إسلامى غير متسامح أبدًا .ولو حدث وكانت هذه روح الإسلام منذ البداية لما انتشر الإسلام فى العالم . لقد كانت رقة ووضوح وعدالة الإسلام هى التى نشرته فى العالم ، وعلى الضد من ذلك طباع الجاهلية العربية وتقاليدها .

● على المسلمين الآن أن يعيدوا تفسير القرآن والحديث ليقدموا آراء وأفكارًا خاصة بهم . وملائمة لعصرهم ، ذلك لأن العالم الآن مختلف كلية عما كان عليه منذ ١٤٠٠ عام مضت . ونظرًا لما نعلمه من أن القرآن ملائم لكل العصور ، فينبغى إذن لكل العصور أن تفهمه وتطبقه وفقًا لظروف العصر ، والفهم والتطبيق الإسلامى فى العصر الحديث ينبغى أن يكون مناسبًا لهذا العصر .

●●●

انتهيت من قراءة المحاضرة بإمعان ثم التفت إلى أعمالى . فى

صباح اليوم التالى اتصل بى صديقى السفير وسألنى عمّا إذا كنت قد قرأت المحاضرة ، فأجبت بالإيجاب . قال : وما رأيك ؟

قلت : لقد أعجبنى ما فيها من فكر مستنير طُرح فى عرض سليم من حاكم سياسى قائد لبلده ؟

قال : وهل وجدت فى هذا الفكر مقاربة لأفكارك ؟ قلت : على اليقين . إن ما أدهشنى أن أجد فى هذه الأفكار ما يتشابه مع أفكارى عامةً وما طُرح فى كتاب الإسلام السياسى خاصة .قال : إنها ليست مشابهة أو مصادفة ، بل هى بالفعل أفكارك وصلت إلى ماليزيا من خلال كتبك المنشورة باللغة العربية والمترجمة إلى لغات أخرى ، وبخاصة الإنجليزية التى يتقنها أهل الملايو وغيرهم فى جنوب شرق آسيا ، قلت : ولماذا تجزم بأن هذه هى أفكارك وليست مجرد مصادفة أو مشابهة ؟ قال : أنا متيقن من ذلك ، وللأمر قصّة طويلة أحكيها لك عندما نلتقى قريبًا .

انتهت محادثتى مع صديقى السفير ، لكنها أثارت مواقع النفس ومواجع الفكر ، إن ماليزيا هى أول بلد إسلامى فى الشرق من العالم (وفقا للتقدير الدارج على اعتبار أن الشرق يبدأ من آسيا) ، كما أن المغرب هى آخر بلد إسلامى إلى الغرب من العالم . وبين الشرق والغرب تقع مصر فى القلب منهما . ومصر ، لعبت ومازالت تؤدى دورًا كبيرًا فى الإسلام ، حضارة وحربًا ؛ وإن كانت مصر بطبيعتها وقدرها أميل إلى أن تكون صانعة حضارة من أن تكون عاملة حرب . هى فى الحروب قادرة إلى حد كبير ،

وقد صدّت جيوش الصليبيين كما دحرت هجوم التتار ، وحققت انتصارات عظمى فى عصر محمد على ، وأنجزت أول انتصار على إسرائيل سنة ١٩٧٣ ؛ لكن جوهر مصر وروحها هو صنع الحضارة وزرع الثقافة وبِدْع الفن . ذلك ما ينبغى أن نعيه دائما وأن يفهمه العرب ويدركه المسلمون . ومصر بهذه الروح قدمت للإسلام الكثير ، وكان الأزهر معْلَما مهمًّا فى حفظ الإسلام وصيانة التراث التقليدى . وفى العصر الحديث صارت لغة العالم تكمن فى الحضارة ، وخلاص الناس يُظهر فى الثقافة ، وتقدم الحياة يقوم على الفن (الفن بالمفهوم العلمى الذى لا يختلط بشئون التسلية أو أمور الترفيه) . معنى ذلك أن العصر الحديث يُعدّ المسرح لمصر كيما تلعب فيه دورًا جديدًا ، لصالح الدين ولصالح الإنسانية . هذا الدور فى صميمه دور دينى . فمن مصر بزغت شمس الدين وتكامل الفكر الدينى الذى شع فى العالم أجمع (كما بيّنا بالتوثيق العلمى فى كتابنا روح الدين Religion For The Future) . ومصر الآن قلب الشرق الأوسط حيث توجد الشرائع الثلاث ، وصدر العالم الإسلامى من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، ومن أبعد شمال إلى أنأى جنوب . ومنها ، من مصر ، لابد أن تشرق شمس الإيمان وأن يزغ روح الدين .هذه هى رسالة مصر ، وهذا هو الدور العالمى الذى ترنو إليه الإنسانية .

لقد أدّت دورة الصناعة وحركة التقنية (التكنولوجيا) إلى أن تنتج المصانع سلعًا ضرورية وترفية كثيرة ومتعددة ومتشعبة . واستهلاك هذه السلع فى المجتمعات التى تنتجها له آثار إيجابية ،

مادام المجتمع يستهلك ما ينتجه ، ويكون الاستهلاك حينئذ لازما لتسيير دورة الإنتاج ، وضروريا لتدوير حركة الاقتصاد وتشغيل عدد كبير من العمال وترويج سوق البيع ؛ لكن الاستهلاك له آثار سلبية للغاية فى المجتمعات التى تستهلك ولا تنتج ، أو لا تنتج بقدر ما تستهلك ؛ لأن هذا الاستهلاك ينقل ثروتها إلى البلاد المنتجة فضلا عن أنه يلقى ظلالا قاتمة وعادات ضارة على نفوس الناس التى تستهلك ولا تنتج . وقد أدى الاستهلاك المتزايد فى كل مكان ، ووجود أسلوب اقتصادى فى الانتاج يعمل على إنشاء حاجات لدى الناس لاستهلاك ما ليس ضروريًا لهم ، وما لم تكن لهم فيه رغبة من قبل ، أدى ذلك إلى صيغة اجتماعية غريبة ، حيث تشيأ الإنسان ، وتأنس الشيء ؛ بمعنى أن الإنسان صار أشبه بالشيء الذى يستهلك ويستهلك ، ويعمل لكى يزيد من استهلاكه ، ويكثر من الاستهلاك كميزة اجتماعية أو كضرب من المقامرة التى تحاول شراء وهم السعادة من التملك المادى ؛ فى حين صار الشيء وكأنه إنسان ، إذ غلت قيمة السلع وزاد الاهتمام بها وكثرت العناية بإنتاجها وترويجها وتأمينها .. وهكذا . ونتيجة لذلك كله فقد ران على الإنسان الضياع وحل به البؤس وزادت حركاته الانتحارية لتدمير نفسه أو تدمير المجتمع . فالإنسان لا يمكن أن يحيا بغير إيمان نقى صحىّ صادق ، يصاحبه مع نفسه ، ويوافقه مع المجتمع ، ويصادقه مع الكون .. وذلك هو صميم الدين وجوهر الشرائع الذى اختفى وتوارى ، عندما تحول

الدين إلى معتقد جاف ضامر (Dogma)، أو عندما تبدل إلى صيغة سياسية أيديولوجية ، أو عندما تبدد فى شعائر سطحية مفرغة من أى روح أو خلق ، أو عندما تشتت فى الموروثات الشعبية المختلفة (الفولكلور) . ولن يعود إلى الإنسان التوازن الصحيح إلا إذا عرف الدين الحق ، وفهم الشرع القويم .

وعلى الجانب الإسلامى ، فإن استغلال السياسة للدين ، فيما يطلق عليه خطأ تعبير الأصولية الإسلامية التى يُعنى بها الإسلام السياسى أو الأيديولوجيا الإسلامية ، أثار الاضطرابات فى العالم الإسلامى بأجمعه ، كما يحدث فى مصر والجزائر والسعودية والسودان وإيران وأفغانستان وغيرها ، كما ألقى ظلالا كثيفة على المسلمين فى كافة أنحاء العالم ، على النحو الذى ظهرت آثاره فى البوسنة والهرسك وفى الشيشان ، وفيما يحدث مع حركة الهجرة من شمال أفريقيا إلى فرنسا وأسبانيا .. إلى آخر ذلك .

كل هذا يجعل دور مصر فى تقديم رؤية دينية ، أصيلة وصادقة وعصرية ودافِعَةٍ ، دورًا بارزًا ومحتوما . ومن مصر بزغ اتجاه إسلامى مستنير متكامل ، انتشر فى العالم أجمع ، وتلقفه رجال العلم كما تبناه بعض الساسة . ولعل أول وأظهر من أعلن عن هذا الاتجاه ، بوضوح وصراحة ،رئيس وزراء ماليزيا الذى رأى – وهو مهندس الاقتصاد ورائد التنمية فى بلده – أن على الدولة أن تتخذ موقفًا محددًا من التيارات الإسلامية ، ومادام ذلك ضرورى لعملية التنمية وحركة النهضة ، ومن ثم فقد أكد رفضه لاتجاه

الإسلام السياسى ، وقدم بكل علم وقوة رؤية الإسلام المستنير . وهذا حدثٌ مهم جدًّا وذا خطر عظيم ، إذ سوف يؤدى اختيار الحاكم الماليزى لاتجاه الإسلام المستنير ، ورفضه بفهم وشدة حركة الإسلام السياسى . إلى تغيير شامل فى مفاهيم الناس فى بلده نحو هذا الاتجاه ، كما أنه سوف يؤثر عل كل بلاد المنطقة وأولها أندونيسيا — أكبر بلد إسلامى — تأثيرًا بعيدًا . يضاف إلى ذلك أن طرح حاكم سياسى لمفاهيم الإسلام المستنير بهذا الوضوح والحماس لابد أن يُتناقل عبر قنوات سياسية متعددة تجرى على مستوى العالم بأجمعه ، فأين مصر من ذلك ؟ وما هو الدور الذى قامت به ؟ .

لقد بدأت مصر فى العصر الحديث اتجاه الاستنارة الذى يضرب فى الماضى البعيد ويعلو فى الحاضر الواقع ، وكان ذلك من خلال أبنائها الأبرار رفاعة رافع الطهطاوى ومحمد عبده وأحمد لطفى السيد وطه حسين وتوفيق الحكيم ومصطفى عبد الرازق ومحمود شلتوت .. إلى آخر هذه القائمة الذهبية من رموز الاستنارة وأعلامها . وقد تكاملت هذه الجهود العظيمة بأعمال جيل متجرد متحرر ، مخلص فيما يفعل من أجل الاستنارة التى لابد منها لمصر والعالم العربى وللمسلمين والإنسانية . وشعت أضواء الاستنارة فى مجالات مختلفة فى كل أنحاء العالم . ولابد أن يزيد الضوء ويشتد حتى يخطف أبصار الجميع ويزيل أوضار الجهل والتحيز والاستغلال . لكن الحكومة فى مصر لا تُعنى بهذه الجهود

ولا تُلقى إليها يد العون ، معتقدة أن التنمية الاقتصادية هى السبيل الوحيد للتقدم والرخاء فى مصر ، مع أن هذا غير صحيح أبدًا ، ذلك بأن المفهوم الحديث للتنمية يقوم على تنمية الإنسان أصلا ، لا تنمية الاقتصاد أو الإدارة أو ما إلى ذلك . والتنمية الإنسانية تقتضى – كما أدرك رئيس وزراء ماليزيا بحق – أن تتخذ الحكومة موقفًا محددًا من التيارات الإسلامية ، بحيث يكون خيارها الصحيح إلى جانب الاتجاهات المستنيرة فى الإسلام .فبهذا الخيار الصائب وحده يمكن لمصر أن توجّه التنمية الحقيقية ، وأن تواجه الصراع الحضارى مع إسرائيل ، وأن يكون لها مكان فعال فى القاطرة التى تجر طابور الإنسانية نحو الرقى الخلقى ، والإيمان الرفيع ، والرفاهية السليمة .

وعندما التفتت الحكومة عن المبادرة فى اتخاذ خيار صحيح بين حركة الإسلام السياسى ودفعة الإسلام المستنير انتهى الأمر فى المجتمع إلى نتائج غاية فى الخطورة ونهاية فى السوء .

أولا : فقد أثّر ذلك على حركة التنمية ، فلم تسر بإيقاع متسارع يتوافق وحركة بلاد أخرى فى مثل ظروفنا الاقتصادية ، ويتناسب وما هو مطلوب حقيقة لرفع مستوى الشعب بعد عقود طويلة من التخلف ، فالتنمية – على سلف البيان – ليست تنمية اقتصادية محض ، والذى يقول بذلك لا يتابع التقدم العلمى الذى طرأ على مفهوم التنمية فأكد على التنمية البشرية أساسًا . ومادام البشر عنصرًا رئيسيًا فى التنمية ، فإنه من المهم جدًّا أن يحصلوا

على درجة من الاستنارة تضعهم فى وضع مناسب لظروف العصر وأفكاره ، وآرائه ، دون أن يظلوا مشدودين إلى كهوف المواضى وجمود الموروثات ، ممزقين بين أفكار وممارسات مخطئة ، وبين واقع متدفق جديد . يضاف إلى ذلك أن التنمية تحتاج إلى استقرار حقيقى وأمن ثابت لا تهزه رصاصة يطلقها صبى مدفوع على قطار سياحى أو رشاشات تحصد عفويًا عددًا من السياح فى شارع مهم كشارع الهرم .

ثانيًا : وقد اضطرت الحكومة حتى تقف العمليات الإرهابية ، الناجمة عن فكر الإسلام السياسى ، إلى أن تحارب الإرهابيين سلاحًا بسلاح ورصاصًا برصاص ، مما أقام معارك متعددة استطالت وتشعبت دون أن تؤدى إلى نتيجة حاسمة . ذلك بأن الإرهابيين ليسوا مجرمين عاديين تكفى الإجراءات الأمنية الشديدة لوقفهم وتعمل الإجراءات القانونية الاستثنائية على منعهم ؛ فهُمْ فى الأساس أشخاص أيديولوجيين يملأ رؤوسهم تفسير مغلوط للدين ويغسل أدمغتهم تأويل فاسد للشريعة . وهم يستقون هذا التأويل وذلك التفسير من كتب مطروحة للتداول ، أو خطب تذاع فى المساجد ، أو مواعظ تلقى فى التليفزيون ، وبهذا يبدو لهم – ولمن يتعاطف معهم – أن هؤلاء الإرهابيين ينفّذون مبادئ الدين ، ويطبقون أحكام الشريعة ، على النحو الذى تنتشر به فى المجتمع ، دون أن يفندها عالم أو يرد عليها مستنير ، من واقع الدين ومن داخل الشريعة .

مواجهة الإرهاب إذن لا تكون بمجرد إجراءات أمنية ، ولا بمحض قواعد قانونية ، ولا بنشر إجراءات استثنائية ، لكنها تكون أصلا وأساسا بالفكر المستنير والتفسير الصائب والتفنيد الصحيح ، الذى إن لم يقنع غلاة المتطرفين اليوم فسوف يقنعهم غدا ، وهو على أى حال يقدم فهما صادقا عصريًا لشتى شرائح المجتمع ، بما لابد أن يعزلهم عن أى تعاطف مع الإرهاب وأفكاره وشعاراته .

ثالثًا : وقد تركت الحكومة دعاة الاستنارة وحَمَلة مشاعل العقل والعلم والخلق والإيمان بلا أى سند أو حماية ، صدورهم مكشوفة لرصاص الغدْر والإرهاب ، وظهورهم متروكة لأقوال الجهال وأقلام التكفير .هذا فى الوقت الذى تتلقف فيه كثير من بلاد العالم أفكار هؤلاء المستنيرين لتجعلها دستورًا لها ، كما حدث فى ماليزيا ، وهو أول مثال صارخ .

الحكومة المصرية مدعوّة بحكم التاريخ ووضعية مصر ووعود المستقبل أن تأخذ خيار الإسلام المستنير بقوة وعزم وصراحة وحسم . فهذا الخيار وحده ، ولا خيار سواه ، هو الذى يدفع عجلة التنمية على أسس صحيحة إنسانية ، ويفتح مجالات الاستثمار إلى غير حد ، ويقضى على التطرف والإرهاب نهائيا ، ويتوج مصر على عرش من نور ، لتكون فى موقع القيادة للعالم العربى وللمسلمين والإنسانية كلها ، وهو موقع لم يزل شاغرًا ، ويرنو إلى مصر والمصريين كيما يشغلوه .

فهل تلبّى الحكومة نداء التاريخ ، وتأخذ زمام المبادرة التى ابتدأها رئيس وزراء ماليزيا ! ؟

لو أن الحكومة فعلت ذلك فلسوف تستقطب ولاء المؤسسات الرسمية ، وتنال تأييد كل الأقلام المستنيرة ، وتحصل على تعضيد كل الجهود الإنسانية ؛ وسوف يكون فى ذلك إعلان لمشروع قومى رفيع وعظيم ، جدير بمصر ، وهبة للعالم أجمع ، فعسى أن تفعل الحكومة ذلك ، خاصة فى ظل قيادة سياسية واعية بحركة التاريخ ، تؤكد الديموقراطية ، وتعضد الليبرالية . وإن التاريخ ينتظر ، لكنه لن ينتظر طويلا .